المحاضرة التاسعة: أشكال الدول

إذا ما توافرت أركان الدولة و تحددت خصائصها ، أصبحت الدولة كيانا في المجتمع الدولي ذا معالم واضحة و شخصية محددة.

غير أن الدول وإن اشتركت جميعها فيما سبق ذكره من أركان و خصائص إلا أنها تتمايز من عدة جوانب شكلا و مضمونا ، و إذا كنا بصدد دراسة أشكال الدول فإن المعايير الشكلية لتصنيفها تتمثل في معياري التكوين و السيادة ، و سنتناول كلا منهما على حدة:

المطلب الأول: أشكال الدول من حيث التكوين

يميز فقهاء القانون الدستوري انطلاقا من هذا المعيار بين الدول البسيطة و الدول المركبة

الفرع الأول : الدولة البسيطة أو الموحدة

و هو شكل الدولة الذي تنعقد فيه السيادة لصاحب واحد و لا تتجزأ على عدة أطراف ، و تبدو هذه الدولة في شكل كتلة دستورية واحدة تتميز بوجود دستور و حكومة واحدة تتوزع على أجهزتها السلطات الثلاث و تخاطب عنصرا بشريا موحدا بنظام قانوني يسري على الجميع و لا يتنافى هذا الشكل من الدول مع عدم تميز النظام الداخلي للدولة بوحدة التسيير الإداري أو الإقليمي ، حيث قد يتفق و أن تخضع الدولة البسيطة أقاليمهاأو دوائرها الإدارية لمبدأ لامركزية التسيير أو استقلالية التسيير المحلي ، و ربما حتى استقلالية التشريع في بعض الجوانب على أن تبقى السلطات الثلاث ممركزة في الأجهزة العليا للدولة

و بهذا الشكل تدخل الدولة البسيطة ككيان موحد في المجموعة الدولية و تمثل على هذا النحو بممثل دبلوماسي واحد.

الفرع الثاني : الدولة المركبة أو الاتحادية

تتشكل هذه الدولة من دولتين أو أكثر و تتوزع فيها السلطة بين المؤسسات المركزية الممثلة للاتحاد و المؤسسات الفرعية الممثلة للدويلات الأعضاء ، و تختلف أنواع الاتحادات بالنظر إلى طبيعة هذا الاتحاد و أساسه مما يرتب تباينا في استقرارها من حيث القوة و الضعف ، ومن هذا المنحى نميز بين الأنواع التالية:

أولا : الإتحاد الشخصي

يتكون من دولتين مستقلتين فأكثر ، وتتجسد مظاهر استقلالية الدول الأعضاء في الاستقلال الداخلي و الخارجي نتاجا لاستقلالية النظام القانوني بدءا من تمتع كل دولة بدستورها.

أما مظاهر الوحدة فلا تبدو إلا من خلال الرئيس الأعلى لدولة الاتحاد لذلك سمي اتحادا شخصيا لقيامه على شخص الحاكم ، و على هذا النحو لا يخلق هذا الاتحاد دولة جديدة بل يبقي على شكل من الدول تتجلى علاقاتها على النحو التالي:

-احتفاظ كل دولة عضو بشخصيتها الدولية قانونيا و إن لم يكن ذلك كاملا من الناحية الواقعية .

-تمتع رئيس الاتحاد بصفة مزدوجة تجعله رئيسا لكل دولة عضو و رئيسا للاتحاد

-احتفاظ رعايا كل دولة عضو بجنسية دولتهم و اهتبارهم أجانب بالنسبة للأخرى.

-اعتبار الحرب بين الدول الأعضاء حربا دولية

-تمتع كل دولة عضو بنظام سياسي مستقل

ومن أحدث الأمثلة على هذا النوع الاتحاد الهاشمي بين المملكة الأردنية و المملكة العراقية في أوائل عام 1958 ، و الذي انهار إثر قيام الثورة العراقية في جويلية 1958 ، و يعتبر هذا الشكل من أضعف أنواع الاتحادات و أقلها استمرارا.

ثانيا: الاتحاد الاستقلالي التعاهدي

يقترب هذا النوع من سابقه و إن كان يتميز عنه من حيث أساس النشأة المتمثل في الاتفاق الذي يضم مجموعة من الدول الأعضاء في هيئة اتحادية تشكل مؤتمرا أو مجلسا أو جمعية عامة و يتنازل الأعضاء بموجب هذا الاتفاق عن بعض اختصاصاتهم الخارجية لهذه الهيئة التي تتولى إدارتها.

و يترتب عن هذا النوع من الاتحاد نفس النتائج المترتبة عن الاتحاد الشخصي ، و ابرز الأمثلة التي تؤخذ له:

-الاتحاد البرلماني وفق قرارات مؤتمر فيينا لسنة 1815 و الذي تفكك عام 1866 إثر الحرب بين النمسا و روسيا

-الاتحاد السويسري الذي ضم في بدايته ثلاث أقاليم ثم أصبح يتشكل من ثلاثة عشر (13) مقاطعة تحولت إلى اتحاد مركزي عام 1848 .

-اتحاد الولايات المتحدة الامريكية الذي تشكل في بدايته من ثلاثة عشر (13) مستعمرة انجليزية عام 1776 و تحول هو الآخر إلى اتحاد مركزي عام 1787 .

ثالثا: الاتحاد الحقيقي أو الفعلي

على خلاف سابقه، تعد الدول الداخلة في هذا النوع من الاتحاد اكثر تلاحما ، نظرا لكون الاتحاد ينشئ شخصا دوليا جديدا يتزعمه رئيس واحد يجسد الوحدة الخارجية لدولة الاتحاد، في حين تحتفظ الدول الأعضاء باستقلالها الداخلي مما يرتب النتائج التالية:

-المظاهر الكاملة للوحدة الدولية

- اعتبار الحرب بين الدول الأعضاء حربا أهلية بين رعايا من جنسية واحدة

و أبرز أمثلة هذا النوع اتحاد السويد و النرويج لعام 1815 تحت سلطة ملك السويد و الذي تفكك بمقتضى معاهدة " ستوكهولم" و كذا اتحاد النمسا و المجر.

رابعا: الاتحاد المركزي أو الفدرالي

يتشكل من عدة دول أو ولايات تنضم إلى بعضها في ظل وحدة السيادة الخارجية ، أما السيادة الداخلية للدول الأعضاء في الاتحاد فتتوزع بين الهيئات المركزية للاتحاد و الهيئات المحلية للدويلات .

و عليه فإن الدول الداخلة في الاتحاد تتنازل عن سيادتها الخارجية و جزء من سيادتها الداخلية لدولة الاتحاد بموجب الدستور الاتحادي ، مما يخلق دولة فوق الدول الأعضاء تجمع بينهما علاقات دستورية لا نصوص دولية مما يجعله أقوى الاتحادات و أمتنها.

و قد ينشأ الاتحاد المركزي من انضمام مجموعة دول إلى بعضها كما هو شأن الولايات المتحدة الامريكية أو من تفكك دولة موحدة بسيطة كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد السوفياتي الذي تولد عن تفكك روسيا القيصرية إلى جمهوريات تحولت بعد تفكك الاتحاد هي الأخرى إلى جمهوريات مستقلة ، و تتحدد خصائص الاتحاد المركزي من خلال المظاهر التالية:

1)-مظاهر الوحدة:

-تشكيل دولة موحدة ذات شخصية دولية

-تمتع رعايا دول الاتحاد بجنسية واحدة و إقليم واحد

-خضوع دول الاتحاد لدستور اتحادي و تشريع مركزي و إدارة مركزية و قضاء مركزي كذلك..

2)-مظاهر الاستقلال:

وتتلخص أساسا في تمتع الدول الأعضاء بسلطات داخلية تشريعية إدارية و قضائية في إطار الدستور الاتحادي.

و إن كانت مزايا هذا النوع من الاتحاد متجلية من حيث قدرته على التوفيق بين الوحدة الوطنية و الاستقلال الذاتي من جهة ، و تدعيم الخبرة الدستورية المساعدة على حسن اختيار و تفضيل الأنظمة من جهة أخرى، إلا أن هذا النوع من الدول على قوته و عظمته معرض للوقوع في عدة مطبات تعاب عليه و تنتقص من أهميته و التي يمكن تلخيصها فيما يلي :

-سهولة قيام المنازعات بين الهيئات المحلية و المركزية بشأن توزيع الصلاحيات و حدود الاستقلال الداخلي.

-صعوبة سيطرة الأجهزة المركزية على التسييرالعادي لكل الدويلات

-كثرة النفقات الناتجة عن تعدد الهيئات و تشعب التنظيم الإداري لهذا النوع من الدول.

المطلب الثاني : من حيث السيادة

تعد السيادة أحد المعايير التي تعتمد في التصنيف الشكلي للدول بغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي

و عليه فإن الدول بناء على معيار السيادة نوعان :

الفرع الأول: دول كاملة السيادة

وهي بوجه عام الدول المتمتعة باستقلالها الكامل و الذي غالبا ما يمكنها من العضوية في منظمة الأمم المتحدة دون قيد أو شرط.

الفرع الثاني: دول ناقصة السيادة

وندرج ضمنها:

-الدول المحمية من طرف دولة أقوى طوعا أو كراهية.

-الدول التابعة التي تنتهي تبعيتها بالاستقلال أو الاندماج.

-الدول الواقعة تحت الانتداب بموجب نص دولي كآلية من أليات عصبة الأمم.

-الدول الموضوعة تحت الوصاية و التي تشكل نظاما للأمم المتحدة يخص الدول النامية عوضا عن نظام الانتداب.

و يضيف الفقهاء إلى هذه الأصناف الدول الداخلة في اتحاد مركزي و القابعة تحت الاستعمار الأجنبي المباشر ، و ان كانت هذه الأخيلرة تعد منعدمة السيادة لا ناقصة السيادة فحسب.

بالتوفيق